Real Instituto Elcano

ليبيا وإشكالية قانون العزل السياسي

هيثم عميرة فرناندث

الموضوع: قد يتذكر البعض يوم 5 مايو 2013 كاليوم الذي خرج فيه الانتقال الديمقراطي في ليبيا عن مساره. يومها صادق البرلمان المؤقت بأغلبية عريضة وبإكراه من الميليشيات المسلحة على قانون العزل السياسي، الذي سيؤدي تطبيقه إلى إجبار البلاد على العيش رهينة ماضيها المتأزم.

الملخص: الغرض الأصلي لقانون العزل السياسي كان تجاوزإرث دكتاتورية القذافي عن طريق استثناء شخصيات بارزة من نظامه من الحياة السياسية في ليبيا الجديدة. وعلى الرغم من ذلك، بعد شهور من المفاوضات الصعبة بشأن نطاق الاستثناءات، تم اعتماد نص أوسع نطاقا وأشد عقابا بكثير من النص الأصلي. حدث ذلك تحت تهديد ميليشيات مسلحة قامت بمحاصرة بعض المباني العامة مثل وزارتي العدل والشؤون الخارجية والتهديد بتصعيد عملياتها المسلحة. تطبيق هذا القانون يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على العملية الانتقالية في ليبيا وعلى تحقيق الاستقرار الداخلي والمصالحة الوطنية التي تشتد الحاجة إليها. هذه العواقب يمكن أن تمتد إلى بقية المغرب العربي والساحل وشمال البحر الأبيض المتوسط.

التحليل

ينص القانون، الذي دخل حيز التنفيذ في الخامس من يونيو، على حرمان أي شخص تبوأ منصباً عالياً داخل نظام القذافي في الفترة من 1 سبتمبر 1969 حتى 23 أكتوبر 2011 من تولي أي منصب مسؤولية لعشر سنوات قادمة، وهو ما يشمل عشرات الفئات من المناصب، بدءاً من منصب رئيس الوزراء فالوزراء فالمسئولين المحليين والوطنيين والمناصب العليا في المؤسسات العامة والسفراء والقناصلة ورؤساء الجامعات ومدراء

الأقسام الجامعية ورؤساء الأجهزة الأمنية والمناصب العليا في الجيش والشرطة وقادة النقابات الطلابية، وغيرهم.

وتضاف إلى قائمة أسباب العزل معايير عدة قد تعني إشكالية ويمكن أن يكون تطبيقها تعسفياً، كالتعاون مع أجهزة أمن القذافي أو مدحه علناً هو أو كتابه الأخضر أو التعامل مع أحد أفراد عائلته أو اتخاذ موقف عدائي من " ثورة 17 فبراير" –التي قضت على النظام السابق– أو الإثراء بصورة غير مشروعة على حساب أموال الشعب الليبي، إلى غير ذلك من المعايير.

تشير بعض التقديرات إلى أن مئات الآلاف من الليبيين قد يتم إقصائهم من الوظيفة العامة بسبب ذلك القانون في حالة تطبيقه بالكامل، بما في ذلك الكثير من الموظفين والكوادر الحالية في المؤسسات العامة.

لن يتمكن الذين عناهم القانون، ولمدة عقد من الزمن، من شغل مناصب تشريعية أو تنفيذية على المستوى الوطني أو المحلي، أو أن يكونوا طرفاً في الهيئات القضائية أو المجالس الإدارية أو شغل مناصب عليا في القوات المسلحة أو قوات الأمن أو الانتماء للسلك الدبلوماسي أو ترؤس المراكز التعليمية أو عضوية الأحزاب السياسية أو الجمعيات التي لها أهداف سياسية أو شغل مناصب إدارية في وسائل الإعلام، إلى غير ذلك من المناصب. ولمراقبة تنفيذ قانون العزل السياسي تم تشكيل " لجنة العزل" التي منحت لها صلاحيات واسعة ويتمتع أعضاؤها بالحصانة.

انتقادات للعزل

انتقد العديد من المواطنين والمنظمات الليبية القانون المذكور بسبب المشاكل الخطيرة التي ستنجم عن تطبيقه. وكما كان متوقعاً، يوجد من بين الناقدين رموز وموالون للنظام السابق، إلا أن الكثير ممن عارضوا وقاتلوا القذافي اعتبروا القانون سلبياً ومجحفاً، إضافة إلى أنه

يقف إلى صف تيارات سياسية دينية وتقليدية. كما اشتكوا من أن القانون يعرض للخطر المؤسسات الليبية الهشة التي أعقبت سقوط القذافي ويشكل سابقة خطيرة لكونه يسمح للمليشيات المسلحة التأثير في صياغة القوانين بواسطة الإكراه والعنف.

ويرى المعارضون للنص، الذي تمت في نهاية المطاف المصادقة عليه، أن ليس جميع من عمل مع النظام السابق في وقت ما على مدى 42 عاماً يستحق عقوبة بهذه القسوة، فالقانون لا يأخذ في الاعتبار أولئك الذين انشقوا أو طلبوا اللجوء، بمن فيهم من قاتل سنة 2011 للإطاحة بالقذافي. كما يرى منتقدو القانون أنه لا يستجيب لمطالب أغلبية الشعب، وإلا لما كان لازماً اللجوء إلى العنف من قبل بعض المليشيات المسلحة لتهديد البرلمان المؤقت، الذي يتوجب أن تكون وظائفه غير ما هي عليه، بدءاً من اختيار الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور.

المتضررون والمستفيدون

"الضحية" الأولى للقانون الجديد هو محمد المقريف، رئيس المؤتمر الوطني العام وأحد القادة السياسيين المتنفذين في ليبيا، الذي عمل سفيراً لليبيا في الهند إبان عهد القذافي، ثم انشق عن النظام وطلب اللجوء في مطلع الثمانينات، ليتحول إلى أحد الرموز الرئيسية لحركة معارضة هي الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا. فقد تقدم المقريف كزعيم لحزب "الجبهة الوطنية" الليبرالي في أول انتخابات ديمقراطية تجري في تاريخ ليبيا الحديث، وذلك في يوليو 2012، وتم انتخابه رئيساً للبرلمان المؤقت، مما جعله بحكم الواقع رئيساً للدولة. معروف عليه أنه رجل براغماتي ومعتدل لكنه سيبقى بعيداً عن الحياة السياسية بفعل قانون العزل، رغم أنه قضى عشرات السنين في المنفى. لذا قدم المقريف استقالته بمحض إرادته يوم 28 مايو الماضي، أي بأيام قبل دخول القانون المثير للنقاش حيز التطبيق.

المناورات التي تقوم بها بعض المليشيات المسلحة وبعض الأحزاب السياسية، بما فيها الإسلامية، يتم تفسيرها على أنها محاولة لإثارة أزمة سياسية تجبر رئيس الوزراء الحالي، علي زيدان، على الاستقالة. هذا الأخير، شأنه في ذلك شأن المقريف، كان دبلوماسياً مع

القذافي وطلب أيضاً اللجوء إلى الخارج في عقد الثمانينات. ذو ميول ليبرالية، كان يعمل قبل الحرب الأهلية الليبية في جنيف كمحامٍ للدفاع عن حقوق الإنسان. ومن هنا يبدو أن التحالف القائم بين بعض المليشيات الثورية المسلحة وبعض الجماعات السياسية الإسلامية جاء للضغط على تعيين رئيس وزراء جديد أكثر ليونة وانسجاما مع مواقفها.

ليس سراً أن الهدف الرئيسي الذي يراد الاطاحة به عن طريق قانون العزل هو زعيم تحالف القوى الوطنية، محمود جبريل. فقد حصل حزبه على أفضل النتائج في الانتخابات التشريعية سنة 2012 (48% من المقاعد في انتخابات القوائم). وقد عمل زعيم الحزب ومؤسسه، جبريل، كأول رئيس وزراء مؤقت بالمجلس الوطني الانتقالي عقب اندلاع الثورة، ويعود الفضل له في الحصول على دعم دولي كان ضرورياً للتعجيل بالإطاحة بالقذافي. ومع ذلك، كان قد تولى بين 2007 وبداية 2011 منصب رئيس للهيئة الوطنية للتنمية الاقتصادية إبان النظام السابق، وبالتالي يتم إقصاؤه أيضاً من العمل السياسي بسبب القانون الذي صادق عليه المؤتمر الوطني العام.

أما المنتفعون من قانون العزل السياسي فستكون أساساً الأحزاب الإسلامية، بدءاً من حزب العدالة والبناء (الفرع الليبي للإخوان المسلمين). وبعكس ما جرى في تونس ومصر، فإن الإخوان المسلمين الليبيين لم يحصلوا على دعم شعبي قوي في الانتخابات الحرة الأولى التي جرت عقب سقوط الطاغية (10% فقط من المقاعد في انتخابات القوائم)، ومع ذلك فإن أعضائهم هم الأقل تأثراً بقانون العزل، وبالتالي سيجدون أنفسهم من المستفيدين في المرحلة الجديدة.

المخاطر الداخلية والخارجية للعزل

النتيجة الأولى لقانون العزل هي أن أكثر من أربعين نائباً بالبرلمان (من أصل 200) سيتم إقصائهم عن المؤتمر الوطني العام، الأمر الذي سيتطلب تعديل تركيبته وتغيير توازن القوى داخله، وسيكون أكثر المتضررين من ذلك تحالف القوى الوطنية وحزب الجبهة الوطنية، بينما ستشهد مختلف القطاعات الإسلامية تزايداً في حضورها. ووفقاً لآلية معمول

بها داخل المؤتمر، فإن النواب الذين يتم إقصاؤهم سيجري استبدالهم بالمرشحين التاليين في عدد الأصوات من بين الذين تقدموا كمستقلين. ومن المعروف أن الكثير من هؤلاء الأخيرين هم من المقربين للأحزاب السياسية، بما فيها الإسلامية، وستكون لهذه التغييرات أهمية قصوى في انتخاب الجمعية التأسيسية التي يجب عليها صياغة نص الدستور (الذي لم يكن موجوداً في عهد القذافي).

من ناحية أخرى، أربعة وزراء على الأقل (النفط والدفاع والمالية والداخلية) سيجدون أنفسهم مجبرين على مغادرة الحكومة، وليس من الواضح بعد ما إذا سيتم إزاحة رئيس الوزراء. أما بالنسبة للأحزاب السياسية، فالبعض منها، كتحالف القوى الوطنية وحزب الجبهة الوطنية، سيفقد زعماءه بالرغم من أنهم تلقوا دعماً عريضاً من قبل الناخبين الليبيين. كذلك عدة أحزاب من بين حوالي عشرين من الأحزاب الممثلة بالبرلمان ستفقد زعماءها وأعضاءها. وبالمقابل الاقصاءات سيكون لها تأثير متدنٍ في الأحزاب الإسلامية، مما سيفسح الطريق أمامها لزيادة تأثيرها في المشهد السياسي الليبي، بعيداً عما سمحت به صناديق الاقتراع.

إذا ما تم تطبيق العزل السياسي في أبعد حدوده، فسيتأثر النظام البيروقراطي ومؤسسات الدولة الليبية الجديدة بشكل كبير، وسيتم استبدال الكثير من أصحاب المناصب العليا ذوي الكفاءات والخبرة. هذا المشهد يذكرنا بدون شك بعملية اجتثاث "البعث" في العراق عقب سقوط صدام حسين في 2003، عندما فقد مئات الآلاف من البيروقراطيين والموظفين ورجال الشرطة وأفراد القوات المسلحة وظائفهم، مما سبب انضمامهم إلى حركات المقاومة المستمرة حتى الوقت الحاضر. كذلك، ساهمت العيوب الخطيرة في تصميم وتنفيذ تلك المرحلة في العراق بشكل حاسم في وقوع انسداد في العديد من مهام الدولة والخدمات العامة. وإذا لم يتم تفادي ذلك في أسرع وقت، فلا يوجد أي شيء يحول دون أن تسير ليبيا على نفس النهج، خاصة وإن أي شخص لديه الرغبة والإمكانيات بوسعه الحصول على مختلف أنواع الأسلحة.

كذلك توجد مخاطر حقيقية من انسداد التركيبة الأمنية نتيجة إقالة كبار قيادات الشرطة

والقوات المسلحة المكلفين بمراقبة الحدود البرية (أكثر من 4300 كم)، والتي يصعب استبدال درايتها بالمناطق الحدودية وسكانها في وقت قصير. هذا الأمر يعد بالغ الأهمية ليس فقط لاستقرار الداخل الليبي، وإنما لمراقبة الحدود مع بلدان الساحل أيضاً، حيث تتواجد عصابات إجرامية وعناصر جهادية تقوم بتهريب الأسلحة والمواد المحظورة. وتعد تلك النشاطات مصدر قلق للبلدان المغاربية، وكذلك للبلدان الأوروبية وللولايات المتحدة.

أمام كل ما ذكر، يجب إضافة أن من بين من سيقصيهم قانون العزل السياسي يوجد الكثير من المتحدثين الليبيين مع الخارج، ممن تعد خبرتهم ضرورية في الوضع الانتقالي الحالي لكي تعمل مؤسسات الدولة وتتمكن ليبيا من لعب دور بناء في الإطار المتوسطي والعربي والأفريقي. ومن المحتمل أن يُنظَر للبعض من "البدلاء" في الخارج بنوع من الريبة، أو أن بعضاً منهم كان مدرجاً ضمن قوائم المطلوبين بسبب نشاطاتهم الإجرامية.

الخلاصة:

بدلاً من السير نحو الوفاق الوطني في ليبيا عبر العدالة الانتقالية ودمج القطاعات التي تشعر بأنها مهمشة، سيعزز قانون العزل السياسي الجديد من يأس البعض ومن عطش البعض الآخر في الانتقام. فالإقصاء السياسي الجماعي والمطلق لكل كبار المسئولين في الأنظمة المتسلطة خلال المرحلة الانتقالية لا تسهم عادة في التغلب على مشاكل الماضي ولا إصلاح المجتمع للتطلع بأمل نحو المستقبل.

لا زال الوقت أمام ليبيا –رغم أنه لم يبق منه إلا القليل– لتفادي معاناة كبيرة في المستقبل، إذ يتوجب عليها البحث عن أساليب أخرى من حيث العدالة الانتقالية بين مختلف الخبرات التي تمت معايشتها في جنوب وشرق أوروبا وجنوب أفريقيا وبلدان أخرى. فالاستقرار والازدهار في مستقبل ليبيا يتوقفان على ما إذا كان الليبيون قادرين على قفل فصول الماضي النحس بخلطة من تطبيق العدالة للضحايا والتعويض المعنوي والسخاء الجماعي.

إن الأسرة الدولية، بدءاً من جيران ليبيا المتوسطيين وأولئك الذين ساهموا في إسقاط

دكتاتورية القذافي، ملزمة بمواصلة دعم جهود الوفاق السياسي في ليبيا ودعم القطاعات المعتدلة والمدنية والديمقراطية بمجتمعها المدني، على أن يترجم هذا الدعم في شكل مساعدة فنية آنية لمواجهة جانب من الآثار الضارة للعزل السياسي عن طريق التأهيل والتدريب. وبشكل موازٍ، يتوجب تعزيز مؤسسات الدولة الليبية الفتية، بحيث تكسب مصداقية وشرعية اجتماعية في إطار إدارتها للشؤون العامة، وهو ما يتضمن فرض احترام القانون والنظام وتسريح ونزع سلاح أفراد المليشيات المسلحة وإدماجهم في المجتمع المدني وتوفير خدمات عامة ذات جودة مُرضِية للسكان.

إن قانون العزل السياسي يضع ليبيا في مفترق طرق: أحدهما يمكن أن يقود إلى استبدال طغيان من أصل ثوري بآخر أكثر فوضوية، وثانيهما يمكن أن يؤدي بالبلاد إلى مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً. ولكي يحدث ذلك، يلزم الليبيين التعلم لتصحيح الأخطاء الخطيرة التي تم ارتكابها خلال المرحلة الانتقالية عبر طرق الحوار الوطني والبحث عن الإجماع، ولديهم الآن الفرصة لتنفيذ ذلك قبل فوات الأوان.

هيثم عميرة فرناندث هو الباحث الرئيسي في قسم المتوسط والعالم العربي في معهد الكانو الملكي للدراسات الدولية الإستراتيجية في مدريد. يمكن متابعته على تويتر:
@HaizamAmirah

(ترجمة: محمد البلعزي)